(إنْ) النافية عند سيبويه بين الإعمال والإهمال

إعداد

سعد بن عبدالله بن عبدالرحمن المحمود

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية بكلية التربية بالزلفي-
جامعة المجمعة

• ملخص البحث

بهدف تحقيق المسائل وتمحيصها، ونسبة الآراء إلى قائلها كان هذا البحث الذي يهتم بتحقيق مسألة من مسائل النحو عند سيبويه، فبحث في تحقيق رأي سيبويه في (إن) النافية بين الإعمال والإهمال،وما ذاك إلا لخلاف النحاة في رأي سيبويه فيها، بين من يرى أن مذهبه فيها الإهمال، وآخر يذهب إلى أن رأي سيبويه فيها هو الإعمال.فاجتهدت مستعيناً -بعد الله- بنصوص الكتاب، وشروحه وأقوال النحاة. فأثبت بداية أقوال من نقل من النحاة الخلاف في رأي سيبويه فيها، ثم عرضت أقوال النحاة في رأي سيبويه في هذه المسألة إعمالاً أو إهمالاً، وأدلتهم التي اعتمدوها لتقرير مذهبه رحمه الله، مناقشاً لهم في بعضها، ومعقباً عليهم في الآخرى، ثم رجحت ما ظهر لي أنه الأقرب إلى رأي سيبويه، مؤيداً ما ذهبت إليه بجملة من الأدلة.

*****

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لك اللهم وصلاةً وسلاماً على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد كان كتاب سيبويه وآراؤه النحوية - ومازالا - مرتعاً خصباً، وميداناً رحباً للباحثين وطلبة العلم من رواد علم النحو، فكانت لهم فيه مراجعات، ووقفات شملت جوانب مختلفة من مسائل هذا العلم وقضاياه.

وقُدر لكثير من المسائل النحوية والقضايا الصرفية في كتاب سيبويه أن يكون لها عناية خاصة من بعض الدراسين وطلاب العلم، وما زالت أخرى بحاجة إلى دراسة وتحرير وبيان، ومن هذه القضايا -في رأيي- عمل (إنْ) النافية والخلاف في رأي سيبويه فيها.

ظهر الخلاف في رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية، فحكاه غير واحد من النحاة، واختلف النقل عنه في هذه المسألة بين ناقل الإعمال عنه، وآخر ناقل الإهمال، فكان هذا البحث محاولة في تحقيق رأي سيبويه في (إنْ) النافية وعملها.

جاء البحث في مقدمة عرضت فيها تعريفاً بالبحث وإشكاله، وخطة العمل فيه، انتقلت بعدها إلى التمهيد وفيه حديث عن الحروف وإعمالها في النحو العربي، وعلل إعمالها أو إهمالها. وبعبارة موجزة جاء الحديث عن (إنْ) في العربية أنواعها وأحكامها. انتقلت بعد ذاك إلى الحديث بإيجاز عن الخلاف في عمل (إنْ) النافية، ليكون تمهيداً للحديث عن رأي سيبويه فيها، وفيه تحدثت عن الخلاف في رأي سيبويه، أوردت فيه جملة من أقوال النحاة الذي نقلوا الخلاف في رأي سيبويه، ثم عرضت بعده أقوال من حكى إهمال سيبويه لـ(إنْ) النافية، ثم نقلت أقوال من حكى الإعمال عن سيبويه رحمه الله، سواء من نقل منهم القول بالإعمال عن سيبويه نصاً، أو من فهم من كلامه أن رأيه فيها الإعمال. ثم حررت الخلاف في هذه المسألة ورجحت ما ظهر لي رجحانه من الأقوال في مذهب سيبويه في عمل (إنْ) النافية وأيدت الترجيح بما ظهر لي من قرائن.

لتأتي بعد هذه الدراسة خاتمة البحث، التي أشرت فيها إلى النتائج التي توصلت إليها. آملاً أن تكون الدراسة قد أفادت في موضوعها، والحمد لله أولاً وآخراً.

تمهيد:

الحرف في اللغة العربية أحد أقسام الكلمة الثلاثة، فالكلمة «اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[1]. وهذ الحروف تنقسم بطبيعتها إلى قسمين: حروف مختصة تدخل على أحد نوعي الكلمة إما الاسم، كحروف الجر، أو الفعل كحروف الجزم. وحروف أخرى مشتركة تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، كحروف العطف.

ونتيجة لهذا الاختلاف في الاختصاص كان الاختلاف في العمل، فالقاعدة العامة في هذا أن الحروف المختصة حروف عاملة تؤثر فيما بعدها من الأسماء أو الأفعال، فحروف الجر لمّا اختصت بالأسماء عملت فيها الجر، وحروف الجزم لما اختصت بالأفعال جزمت ما دخلت عليه منها. أما الحروف المشتركة فالقياس ألا تكون عاملة بل تكون مهملة لعدم اختصاصها بأي من نوعي الكلمة، وتكون فائدتها محصورة في المعنى، كحروف العطف.

إلا أنَّ هناك حروفاً خالفت القاعدة العامة في هذا الباب، فجاءت حروفاً عاملةً، وهي غير مختصة بأي من نوعي الكلمة بل تدخل عليهما معاً فتدخل على الأسماء، وتدخل على الأفعال. واجتهد النحاة في تعليل عمل هذه الحروف التي خالفت القاعدة العامة في الباب.

وكان من العلل التي ساقها النحاة في حديثهم في هذا الباب علة المشابهة، فمتى ما أشبه حرفٌ غير مختص حرفاً مختصاً فإنه يعمل عمله، وبنوا على هذه العلة عدداً من القضايا النحوية في محاولة منهم لتوجيه بعض الشواهد المروية عن العرب[2].

وعلة المشابهة هذه كانت حاضرة في توجيه عمل بعض الحروف المختصة كالحروف الناسخة المشبهة بالفعل؛ لذا فلا غرابة أن تكون حاضرة في توجيه عمل حرف غير مختص تشبيهاً له بحرف آخر مختص. كما كانت حاضرةعند بعض النحاة في الاعتلال لعمل إن النافية، وهي حرف غير المختص.

(١) سيبويه: عمرو بن بحر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط١، دار الجيل/ بيروت) ١: ١٢.
(٢) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس(دار الكتب الثقافية/ الكويت) ٣٩.

(إنْ) في العربية، أقسامها وعملها:

(إنْ) حرف من حروف المعاني الثنائية، تختلف أحوالها باختلاف معانيها، وتبعاً لاختلاف أحوالها ومعانيها يكون اختلاف حكمها النحوي، فإن كانت هذه الأداة مختصة بأحد نوعي الكلام -الاسم أو الفعل- كانت إلى جانب دلالتها المعنوية عاملة فيما دخلت عليه من اسم أو فعل، وإن كان دخولها مشتركاً بين أنواع الكلام، بأن كانت تدخل على الاسم وعلى الفعل، كانت مهملةً غير عاملة، واقتصر أثرها على دلالة المعنى وحده.

وللنحاة مع (إنْ) وقفات، ذكروا فيها معانيها والأحكام النحوية الخاصة بها، وقد ذكر النحاة أن هذا الحرف يأتي في اللغة العربية لجملة من المعاني، من أشهرها معانٍ أربعة، هي:

١- أن تكون حرف شرط وجزاء، جاء في الكتاب: «فما يجازى به من الأسماء غير الظروف: من وما...ومِنْ غيرهما: إنْ وإذْما»[(١)]، وهي في هذه الحالة خاصة بالأفعال، فتكون عاملة للجزم فيها، قال تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[الأنفال: ٣٨].

٢- أن تكون مخففة من الثقيلة، فتكون توكيداً، جاء في الكتاب: «و(إنَّ) توكيدٌ لقوله: زيدٌ منطلق، وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به، وليثبت الكلام»[(٢)]، وهي في هذه الحالة تدخل على الاسم وعلى الفعل، وقد اختلف حكمها عن حكم أصلها - المشددة - فقلَّ عملها، وكثر إهمالها، قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[طه:٦٣].

٣- أن تكون زائدةً، جاء في الكتاب: «وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنَّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهب، وقال فروة بن مسيك: [الوافر]

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦، ٦٣. وينظر: المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١- ٢٠١٠) ٢: ٣٦٢. وابن السراج: محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧- ١٩٩٦) ١: ٢٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٣٣، ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٣. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٥ - ٢٣٧.

وما إنْ طبُنَا جبنٌ ولكنْ منايانا، ودولة آخرينا[1]

٤- أن تكون نافية، جاء في الكتاب: «وتكون بمعنى (ما) قال عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠][2].

وتكون والحالة هذه غير مختصة لا بالأسماء ولا بالأفعال، فتدخل على الاسم كما تقدم في الشاهد السابق من الآية الكريمة، وتدخل على الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [الأحزاب: ١٣].

وإذا كان الحرف غير مختص، فالقياس فيه أن يكون مهملاً غير عامل، قال الأعلم الشنتمري: «اعلم أن الحرف إذا كان في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبدٍ بأحد النوعين لم يعمل شيئاً لخروجه عن شبه الفعل»[3].

وعلى هذا فالقياس في هذا الحرف ألا يعمل لعدم اختصاصه بأي من نوعي الكلمة في اللغة العربية، وهذا هو مذهب جمهور النحاة، وهو المشهور عن سيبويه.

لكن؛ لمّا ورد عن العرب شواهد شعرية ونثرية نصَّ ناقلوها على أنّ (إنْ) النافية أعملت فيها عمل (ليس) قال بعض النحاة بإعمال هذا الحرف غير المختص، وهو المشهور عند نحاة الكوفة، وحُكي عن سيبويه أيضاً.

(إنْ) النافية عند سيبويه:

سبقت الإشارة إلى أنّ القاعدة العامة في إعمال الحروف تنص على أن الحرف متى ما كان مختصاً فإنه يعمل، كحروف الجر الخاصة بالأسماء عملت فيها الجر، وحروف الجزم الخاصة بالأفعال عملت الجزم، أمّا إن كان الحرف غير مختص، بأن كان يدخل على الاسم والفعل فإنه لا يعمل، إلا في أحوال محددة يحمل فيها الحرف على غيره.

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٣. ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٣. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٦.
(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ١٥٢. ينظر: المبرد، المقتضب، ٢: ٣٦٢. وابن السراج، الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.
(٣) الشنتمري: الأعلم، المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٢٧-٢٠٠٦) ١٢٦.

وتقدم الحديث أنّ (إنْ) النافية حرف غير مختص، يدخل على الجملة الاسمية، ويدخل على الجملة الفعلية، فالقياس فيه ألا يعمل. وتقدمت الإشارة إلى أن النحاة فيه على مذهبين، وخلاف النحاة في هذه المسألة يتنازعه السماع والقياسُ، فجاءت أقوالهم فيها مختلفة؛ فمن محتكم إلى السماع قائل بإعمالها عمل (ما) الحجازية؛ لورود الشواهد عن العرب في ذلك، ومن ناظرٍ إلى القياس قائلٍ بإهمالها. على أن من احتكم إلى السماع لم يهمل الجانب القياسي فرأى أنها حين شابهت في معناها (ليس) و(ما) النافية استحقت العمل.

ولم تغب هذه العلل عن النحاة بل ظهرت في ثنايا مؤلفاتهم، فأوردوها في حديثهم عن هذه المسألة، فألمح المبرد إليها معتقداً أنها السبب الذي اعتمده سيبويه حين منع إعمالها عمل (ليس)، فقال: «وتكون في معنى (ما)، تقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أي: ما زيد منطلق. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك كمذهب بني تميم في (ما)»[1].

فهذه العلة القياسية هي الموجهة في رأي المبرد لرأي سيبويه حين ذهب – فيما نقله عنه – إلى القول بإهمال هذا الحرف وعدم إعماله، لعدم اختصاصه بأحد نوعي الكلام كألف الاستفهام، الذي هو حرف غير مختص يدخل على الجملة الاسمية وعلى الجملة الفعلية، فتقول: أزيدٌ حاضرٌ؟، كما تقول: أحضرَ زيدٌ؟. وهذا ما أوضحه ابن الشجري في أماليه، جاء في الأمالي: «وإنما حكم سيبويه بالرفع بعدها؛ لأنها حرفٌ يُحدِث معنى في الاسم والفعل، كألف الاستفهام، فوجب لذلك ألا يعمل كما لم يعمل ألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) النافية على اللغة التميمية، وهو وفاق للقياس»[2].

وحاول الوراق في علله إيضاح علة إعمال هذا الحرف أو إهماله عند النحاة، جاعلاً مشابهة هذا الحرف لـ(ما) النافية سبباً لإعمالها عمل (ليس)، إضافة إلى ما سمع عن العرب

(١) المبرد: المقتضب، ٢: ٣٦٢.

(٢) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي (ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ – ٢٠١٤) ٣: ١٤٣.

من شواهد للإعمال. أما الإهمال فعلته عنده عدم الاختصاص فيها أو في (ما) النافية فالقياس ألا تعمل. قال: «واعلم أنّ (إنْ) التي بمعنى (ما) مختلف فيها، فبعض النحويين يعملها عمل (ما) في لغة أهل الحجاز، كقولك: إنْ زيدٌ قائماً، وبعضهم لا يعملها، فمن أعملها فلمشاركتها لـ (ما) في المعنى، وإنما أعملت عمل (ليس) من جهة النفي، لا من جهة اللفظ، فلما شاركت (إنْ) لـ (ما) في المعنى وجب أن يستوي حكمهما. ومن لم يجز ذلك، فحجته أن القياس في (ما) ألا تعمل شيئاً؛ فإذا خالفت العربُ جهة القياس، فليس لنا أنْ نتعدى على ذلك؛ لأن القياس لا يوجبه، والأصل أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً فلذلك لم تعمل»[1].

أما الأنباري فذكر علة أخرى لمنع إعمال هذا الحرف عند سيبويه، جاء في كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن: «واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملها، ومنهم من أهملها، فمن أعملها فلأنها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرد، ومن أهملها فلأنها أضعف منها، وإليه ذهب سيبويه»[2].

فالأنباري يرى فيما تقدم من كلامه أن السبب في إهمال هذا الحرف عند سيبويه هو ضعف مشابهة (إنْ) النافية لـ (ليس) إذ لو كانت مشابهة تامة لقوي هذا الحرف ولعمل عمل (ليس) كما عملت (ما) الحجازية.

وكان أبو علي الفارسي أشار إلى هذا الضعف في علة المشابهة فقال: «ومن شبه (ما) بـ (ليس) فنصب بها فلدخولها على المبتدأ والخبر؛ كما أن (ليس) كذلك، ولأنها تنفي الحال كـ (ليس)، ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ(إنْ) كما تنصب بـ (ما) وإنْ كانت نافية؛ لأنها ليست لنفي الحال كـ (ما) ألا ترى أنك تقول: إنْ جئتني أمسِ، تريد لم تجئني»[3].

(١) الوراق: محمد بن عبدالله، علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠- ١٩٩٩)٤٥١.

(٢) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٣٨١.

(٣) الفارسي: أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر وأحمد محمد أحمد (ط١، مطبعة المدني/ مصر، ١٤٠٥ -١٩٨٥) ٢: ٦٤٨.

وفي التذييل اعتمد أبو حيان القياس في التعليل لإهمال هذا الحرف وعدم إعماله، فذكر أنَّ: «(إن) النافية حرف لا يختص، فهو يلي الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[فاطر:٤١]، والجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[يونس:٦٨]، وما كان هكذا فقياسه ألا يعمل»[(١)].

وعلى هذا فالعلة في إهمال هذا الحرف إنما هي علة قياسية، وهي التي قررها النحاة من أن العامل من الحروف إنما هو الحرف المختص، أما إن كان الحرف غير مستبد بأحد نوعي الكلمة فقياسه ألا يعمل، فمدار العمل فيها على الاختصاص.

أما الإعمال فهو -وإن خالف القياس- فمعتمد على ما سُمعَ عن العرب من شواهد شعرية أو نثرية تدل على إعمال هذا الحرف عمل (ليس) تشبيهاً له بها وبـ(ما) النافية.

الخلاف في حكاية رأي سيبويه

اختلف النحاة في حكاية رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، ونقل الخلاف في ذلك عنهم غير واحد من النحاة، وترددت أقوالهم فيهابين ناقل عنه القول بإعمال (إن) النافية عمل (ليس)، وآخر ناقل المنع عنه والإهمال.

فنقل الخلاف أبو حيّان الأندلسي في عدد من مؤلفاته، كالتذييل والتكميل والبحر المحيط[(٢)] وارتشاف الضرب، جاء في الارتشاف: «(إنْ) النافية أجاز إعمالها إعمال (ما) الحجازية الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج، والفارسي، وابن جني، ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين، واختلفوا على سيبويه والمبرد»[(٣)].

(١) الأندلسي: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٢١- ٢٠٠٠) ٤: ٢٧٦.

(٢) الأندلسي: أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٣) ٥: ٢٥٠.

(٣) الأندلسي: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨- ١٩٩٨) ٣: ١٢٠٧. وينظر: الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٧.

وكذا نقل الخلاف في رأي سيبويه المراديُّ في الجنى الداني، قال: «(إنْ) النافية، وهي ضربان: عاملة وغير عاملة. فالعاملة ترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي هذا خلاف منعه أكثر البصريين وأجازه الكسائي وأكثر الكوفيين، وابن السراج والفارسي، وأبو الفتح. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد»[1].

وفي جواهر الأدب ذكر الأربلي نصاً يوحي بخلاف النحاة في حكاية رأي سيبويه، نص فيه على أن أكثر النحاة رووا الإعمال عن سيبويه، وهذا خلاف المشهور والمثبت في كتب النحاة، قال الأربلي: «إذا دخلت هذه على الجملة الاسمية، فالقياس يقتضي إهمالها؛ لعدم الاختصاص، والأكثرون رووا أن الإعمال رأي سيبويه»[2].

وفي تعليق الفرائد حكى الدماميني الخلاف في رأي سيبويه، فقال: « ويلحق بها، أي: بـ(ما) أخت (ليس) (إن) النافية، فتعمل عملها قليلاً، وعلى ذلك أكثر الكوفيين، وذهب إليه ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وابن جني، ومنعه أكثر البصريين، واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرد»[3].

وكذا حكى الخلاف في رأي سيبويه الأزهري في شرحه للتوضيح، قال: «واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، فنقل السهيلي الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد، وعكس ذلك النحاس، ونقل ابن مالك عنهما الإجازة»[4].

تلك حكايات صريحة للخلاف في رأي سيبويه فيها، وكان لمكي بن أبي طالب القيسي حكاية موهمة بأن لسيبويه خلافاً فيها، جاء في مشكل إعراب القرآن: «وسيبويه يختار في

(١) المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل (ط ١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢) ٢٠٩.

(٢) الأربلي: علاء الدين، جواهر الأدب، تحقيق: حامد أحمد نيل (ط ١، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ١٤٠٤ - ١٩٨٣) ٢٥٠.

(٣) الدماميني: محمد بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى(ط ١، ١٤١٨ - ١٩٩٧) ٣: ٢٥٣.

(٤) الأزهري: خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد(المكتبة التوقيفية/ القاهرة) ٢: ٢٠.

(إنْ) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما)»[1]. فاختيار سيبويه دليل على أن له فيها رأيٌ آخر وأن المترجح والمختار عنده هو الإهمال والمنع.

هذه النماذج من حكايات النحاة ونُقُولهم تثبت الخلاف في رأي سيبويه، مما يستدعي تحقيق القول فيه، رغبة في الوصول إلى القول الثابت لإمام النحاة في هذه المسألة، ولعل السبب في الخلاف في النقل عن سيبويه عائد إلى جملة من الأمور، منها:

١- أن سيبويه لم يذكر هذه الأداة في معرض حديثه عن الأدوات المشبهة بـ(ليس)، في باب «ما جرى مجرى (ليس) في بعض المواضع»[2]، فهذا قد يوحي بمفهومه على أن مذهبه فيها الإهمال وليس الإعمال، على أنه لا يمكن القطع بذلك أو اعتماده.

٢- تحدث سيبويه في كتابه عن (إنْ) النافية في مواضع من كتابه، ولم يرد في تلك المواضع ما يمكن القطع فيه بالدلالة على عمل هذه الأداة.

٣- ما ورد في الكتاب من شواهد لـ(إنْ) النافية، وهي وإن لم تكن في مجملها شواهد إعمال صريحة فإن في بعضها ما فهم منه بعض النحاة الإعمال.

٤- كانت عبارات سيبويه في حديثه عن (إنْ) النافية موهمة في بعض المواضع، ومحتملة لأكثر من رأي.

٥- اختلاف النحاة في رأي سيبويه،فمن قائل بأن مذهبه فيها الإعمال، ومن قائل إن الإهمال هو مذهبه.

٦- كان لاختلاف النحاة وشراح الكتاب في فهم كلام سيبويه في مسألة (إنْ) النافية، وتوجيه بعضهم لكلامه فيها بما يخالف رأي غيره، أثر في القول بتعدد رأي سيبويه فيها. وستأتي نماذج هذا لاحقاً.

(١) القيسي: القيسي: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن (ط١، دار البشائر/ دمشق، ١٤٢٤- ٢٠٠٤)١: ٣٤٣.

(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.

ولعل من نافلة القول الإشارة إلى ضرورة الوقوف على التراث النحوي الذي خلَّفه سيبويه مما هو وارد في الكتاب، أو مبثوث في مؤلفات النحاة الذي حكوا بعض آرائه النحوية، تحقيقاً وتحريراً لرأيه فيها، كما كان من الواجب الوقوف على الشروح التي حاول أصحابها إيضاح كلام سيبويه في كتابه

أولاً: حكاية منع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) عن سيبويه:

القول بمنع إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) هو القول المشهور عن سيبويه، إذ نقل جمهور النحاة عنه منع إعمال (إن) النافية عمل (ليس)، بل إن غير واحدٍ منهم ممن نقل المنع عن سيبويه استخدم أسلوب الحصر في نقله؛ وكأنه يؤكد بذلك أنه ليس لسيبويه رأيٌ آخر في هذه المسألة غير المنع.

فممن نقل منع الإعمال عن سيبويه المبردُ، بل إنه من أوائل من نقل رأي سيبويه في المسألة، إن لم يكن أولهم، وتقدم في مسألة حكاية الخلاف في رأي سيبويه أن بعض من نقل الخلاف فيها نصَّ على أن رأي المبردِ مخالف لرأي سيبويه. وكان المبرد قد نص في المقتضب على أن رأيه فيها الإعمال، وأن رأي سيبويه فيها المنع، جاء في المقتضب: «وتكون في معنى (ما)، تقول: إنْ زيدٌ منطلقٌ، أي: ما زيد منطلق. وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره. وذلك مذهب بني تميم في (ما)»[1].

وقد يكون في كلام المبرد هذا قرينة مرجحة لمذهب سيبويه في المسألة، وسيأتي تحقيق ذلك لاحقاً. وتبع جملة من النحاة والعلماء الذين تعرضوا لهذه المسألة بالحديث من متقدمي النحاة ومتأخريهم المبردَ فيما حكاه من رأي لسيبويه في مسألة إعمال (إنْ) النافية، كابن

(١) المبرد: المقتضب، ٢: ٣٦٢.

السراج[١]، وأبي جعفر النحاس[٢]، ومكي ابن أبي طالب القيسي[٣]، والرماني[٤]، والهروي[٥]، والصيمري[٦]، وابن الشجري[٧]، وأبي البركات ابن الأنباري[٨]، والعكبري[٩].

أولئك النحاة وغيرهم ممن نقل المنع عن سيبويه جاءت عباراتهم -في غالبها- عند حكايتهم لرأي سيبويه بأسلوب صريح لا يحتمل التأويل، فجاءت بأسلوب الحصر الذي يقطع أي احتمال لقول آخر في المسألة، أو بأسلوب يقطع الاحتمال بأن يكون لسيبويه رأي آخر في هذه المسألة، ثم أتبعوا نقلهم بتعليل وتوجيه نحوي لقول سيبويه، مضمنين حكايتهم قول سيبويه رداً على من ذهب إلى الإعمال معتذراً بالسماع عن العرب في شواهد نقلت عنهم.

ففي الأصول يقول ابن السراج: «فكان سيبويه لا يرى في (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر»[١٠]. أي أنها غير عاملة بل مهملة، فلو كانت عاملة عمل (ليس) لنصبت الخبر.

---

(١) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.

(٢) النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد(مطبعة العني/ بغداد، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م) ٢: ٦٥٧.

(٣) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ١: ٣٤٣.

(٤) الرماني: علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي(ط٢، دار الشروق/ جدة، ١٤٠١ - ١٩٨١م) ٧٥.

(٥) الهروي: علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي(مجمع اللغة العربية/ دمشق) ٤٥.

(٦) الصيمري: عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط ١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م) ١: ٤٥٩.

(٧) ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ - ٢٠١٤) ٣: ١٤٣.

(٨) الأنباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠) ١: ٣٨١

(٩) العكبري: عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن (البابي الحلبي/ ١٩٧٦) ١: ٦٠٨ قال أبو البقاء: «وإن كانت بمعنى (ما) لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد».

(١٠) ابن السراج: الأصول في النحو، ١: ٢٣٥.

ونقل الرماني المنع عن سيبويه، فحكى ذلك في كتابه معاني الحروف، ثم أتبعه بحكاية رأي المبرد فيها، وأيَّد رأي سيبويه ورأى أنه هو المذهب المعروف، قال: «ولا يجوز أن تعمل عند سيبويه. وكان أبو العباس يجيز أن تعمل عمل (ما)؛ لأنها لا تمتنع أن تقع موقعها في كل موضع من الكلام، والمعروف في ذلك مذهب سيبويه»(١).

و في الأزهية حكى الهروي منع سيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ما)، فقال: «وتكون نفياً بمعنى (ما) كقولك: إن زيدٌ قائمٌ، تريد: ما زيد قائم. وكان سيبويه رحمه الله لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره»(٢).

وفي التبصرة والتذكرة حكى الصيمري منع سيبويه إعمالها، قال: «وفي (إنْ) التي بمعنى (ما) خلاف. فسيبويه: لا يجيز أن تعمل عمل (ما) من رفع الاسم، ونصب الخبر»(٣).

وجاء في أمالي ابن الشجري: «فإذا كانت نافية، فسيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يقول: إن زيدٌ قائمٌ، كما تقول في اللغة التميمية: ما زيدٌ قائمٌ»(٤).

وفي كتاب: البيان في غريب إعراب القرآن أورد الأنباري رأي سيبويه في المسألة، فقال: «واختلف العرب في إعمال (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما) فمنهم من أعملها، ومنهم من أهملها، فمن أعملها فلأنها بمنزلة (ما) وفي معناها وإليه ذهب المبرد، ومن أهملها فلأنها أضعف منها، وإليه ذهب سيبويه»(٥).

وحكى ابن فلاح في المغني المنع عن سيبويه، فقال: «وأما (إن) النافية فلا يجوز إعمالها عمل (ليس) عند سيبويه، وقد أجازه المبرد، فقال: إنْ زيدٌ قائماً»(٦).

(١) الرماني: معاني الحروف، ٧٥.
(٢) الهروي: الأزهية في علم الحروف، ٤٥.
(٣) الصيمري: التبصرة والتذكرة، ١: ٤٥٩.
(٤) ابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ٣: ١٤٣.
(٥) الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٣٨١.
(٦) السعدي: عبدالرزاق عبدالرحمن، ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني(جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، دكتوراه) ٣: ٨٧١.

وكذلك حكى ابن هشام منع الإعمال عن سيبويه في مغنيه، فقال: «الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية... وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء»[1].

وتابعهم السيوطي في النكت، فقال: «الجمهور من البصريين جوزوا إعمال (لا)، ومنعوا إعمال (إنْ)، وعُزي المنع في (إنْ) إلى سيبويه»[2].

هذه حكاية جلة من النحاة لمنع سيبويه إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، مدعومة في غالبها بتعليل قياسي لهذا الرأي، ويؤيدها ألا شاهد يخالفها في كتاب سيبويه، وهذا - كما أسلفت - هو مذهب جمهور النحاة فيما نقل عن سيبويه في هذه المسألة.

ثانياً: حكاية إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عند سيبويه:

هذا هو القول الثاني المنسوب إلى سيبويه في (إنْ) النافية، وهو تأكيد وتحقيق للخلاف في رأي سيبويه فيهذه المسألة، إذ ذهب غير واحد من النحاة إلى أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو إعمالها عمل (ليس) أو (ما) الحجازية، إذا دخلت على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خبراً لها.

ونقل أولئك النحاة القول بجواز الإعمال عن سيبويه،وجاءت صورة حكايتهم على ثلاث:

الأولى: من لم يصرح بالقول بالإعمال لكن في كلامه ما يوحي بأن القول بإعمال (إنْ) النافية ثابت عند سيبويه، وتمثلت هذه الصورة في مكي بن أبي طالب القيسي، الذي ذكر أن سيبويه يختار فيها رفع الخبر، قال: «وسيبويه يختار في (إنْ) المخففة التي بمعنى (ما) رفع الخبر؛ لأنها أضعف من (ما)»[3]. فهذا يوحي بأن الإعمال وارد عند سيبويه في هذه الأداة؛ لكن لضعفها اختار سيبويه فيها الإهمال.

(١) ابن هشام: عبدالله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١: ٢٣.
(٢) السيوطي: جلال الدين، النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر(ط١، بيروت/ دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧) ١: ٢٨٨.
(٣) القيسي: مشكل إعراب القرآن، ١: ٣٤٣.

الصورة الثانية من صور حكاية من قال بالإعمال عن سيبويه، من نص على أن سيبويه يجيز إعمال (إنْ)، وتمثلت هذه الصورة عند السهيلي الذي حكى عنه أبو حيان القول بجواز إعمال (إنْ) النافية، جاء في التذييل والتكميل، قال: «نقل السهيلي أن سيبويه أجاز إعمالها»[(١)].

وكذا حكى الأزهري في شرح التصريح عن السهيلي ذلك، فقال: «نقل السهيلي الإجازة عن سيبويه»[(٢)].

ونُقل القول -أيضاً- بإجازة سيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ليس) عن أبي بكر بن الطاهر الخدب، نقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف والتذييل، فقال: «قال ابن الطاهر: نصَّ سيبويه على إعمالها إعمال (ليس)»[(٣)].

وأورد أبو حيان في التذييل في موضع آخر النص الذي اعتمد عليه أبو بكر بن طاهر في حكاية القول بجواز الإعمال عن سيبويه، فقال: «وقال سيبويه: وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى ليس. قال الأستاذ: أبو بكر بن طاهر: هذا نصٌ على أنَّ (إنْ) كـ(ما) تعمل عمل ليس»[(٤)].

أما الصورة الثالثة فتظهر عند غير واحد من النحاة، وتتمثل في محاولة فهم كلام سيبويه، وتوظيف بعضه في محاولة لإثبات هذا الرأي عن سيبويه، إذ حاول أولئك النحاة استنباط القول بجواز إعمال (إنْ) النافية من كلام سيبويه، من غير قطع منهم بهذا الحكم،فحاولوا توجيه ما ورد من كلام سيبويه إلى ما ذهبوا إليه، ومن أولئك النحاة ابن خروف الأشبيلي، قال: «ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و (ليس) نصاً، لكن قوله: وتصرف (ما) إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء يريد أنّ (إنْ) إذا دخلت على(ما) النافية منعتها عن العمل، و(ما) إذا دخلت على (إنْ) النافية منعتها عن العمل أيضاً، فهذا نصٌ بعمل (إنْ)»[(٥)].

(١) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٧٧. وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٢٠.
(٢) الأزهري: شرح التصريح،٢: ٢٠.
(٣) أبو حيان: الارتشاف، ٣: ١٢٠٧.
(٤) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٨٠.
(٥) ابن خروف: علي بن محمد الأشبيلي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري(ط ١، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي/ طرابلس، ١٤٢٥ - ١٩٩٥) ٢٤٢.

فابـن خـروف نصَّ على أن سـيبويه لم يذكر إعمال (إن) النافية عمـل (ليس) صراحة، وليس فيما نقل عنه ما يدل على ذلك؛ لكنه حاول توجيه نص لسيبويه بما يتوافق مع الإعمال.

ولا شـك أن هناك خلافاً بين ما صرح به ابن الطاهر وما أورده ابن خروف وإن كان الجميـع قد استشـهد بنـص من كلام سـيبويه، فالأول جعـل ذلك النص دليـلاً على القول بالإعـمال وكأنـه تصريح من سـيبويه بذلك، أما ابـن خروف فنص على أن سـيبويه لم يذكر إعمال هذا الحرف في كتابه، لكن يمكن الاستدلال عليه بما ذكره عنه فيما ساقه من الكتاب.

ويظهر أن أثر ابن خروف امتد إلى ابن مالك الذي ذهب هذا المذهب، فلم يقطع بمنع سـيبويه إعمال (إن) النافية عمل (ليس) ولا بإجازته الإعمال، لأن سـيبويه لم يصرح بذلك، لكنه حاول الاسـتعانة بنصوص من كتاب سيبويه توحي - في رأيه -أن سيبويه يرى إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، قال: «وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشـعرٌ بأن مذهبه فيها الإعـمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلة تجعلها من حـروف الابتـداء، وتمنعهـا أن تكون من حروف (ليـس). فعلم بهذه العبـارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و (لا) فتعين كونهما مقصودين»[1].

وفي شرح الكافية حاول ابن مالك توجيه رأي سيبويه في هذه المسألة بدليل آخر يؤيد فهمـه لكلام سـيبويه، قال: «لـ (إنْ) النافية -أيضاً- اسـم مرفوع، وخـبر منصوب، إلحاقاً بـ(ما). نص على ذلك أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقولـه في بـاب عدة ما يكـون عليه الكلم: وتكـون(إنْ) كـ (ما) في معنى (ليـس). فلو أراد النفـي دون العمـل لقـال: ويكـون (إنْ) كـ (ما) في النفـي؛ لأن النفي من معـاني الحروف؛ فـ(ما) به أولى من (ليس)، لأن (ليس) فعل وهي حرف»[2].

(١) ابـن مالك: محمد ن عبدالله، شرح التسـهيل، تحقيق: عبدالرحمن السـيد ومحمـد بدوي المختون(ط١، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠- ١٩٩٠) ١: ٣٧٥

(٢) ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقق: عبدالمنعم أحمد هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ - ٢٠١٣) ١: ٤٤٦.

هـذه الصـور والأقوال من أولئك النحاة الذين نصوا على أن مذهب سـيبويه في (إنْ) النافيـة هـو الإعمال، وتلـك التوجيهـات النحوية من أولئـك النحاة لنصـوص الكتاب في محاولـة إثبات رأي سـيبويه في إعمال (إنْ) النافية، نُقُـولٌ تعارض ما تواتر جمهور النحاة على نقله، وتلك توجيهات لا تعدو أن تكون اجتهاداتٍ تحتمل الصواب والخطأ، وتحقيقاً للقول في هذه المسألة لزم مراجعة الأقوال كلها والوقوف عليها في محاولة لتحقيق الرأي فيها.

حقيقة رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية

ذكرت فيما تقدم ما حكاه النحاة في رأي سـيبويه في إعمال (إنْ) النافية، وعلة خلافهم في النقـل عـن سـيبويه أو في رأيه كان لأمور ذكرتهـا، ومن أهمها، أن عدم ذكر سـيبويه لهذه الأداة في «بـاب مـا أُجـري مُجرى ليس في بعـض المواضع في لغة أهل الحجـاز، ثم يصير إلى أصلـه»[1]، دفع النحـاة القائلين بأن مذهب سـيبويه فيها الإهمال إلى الاعتـماد عليه. أما من ذهـب إلى أن مذهب سـيبويه فيها هو الإعمال، فلعل ما دفعـه إلى ذلك فهمه وتوجيهه لعدد من النصوص الواردة في الكتاب بما يدل على أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو الإعمال.

وتحقيقاًلـرأي سـيبويه في هذه المسـألةلَزِم الوقوف على مـا أورده في كتابه من نصوص ذات صلـةٍ بهـذه الأداة، والوقـوف على ما روي عنه مـن كلام في هذه المسـألة، كما كان من اللازم مراجعة أقوال الشُّرَّاح فيها أملاً في الوصول إلى القول الفصل.

ولعـل من المناسـب في بداية تحقيق الرأي أن أقول: يـكاد يُجمعُ أولئك النحاة القائلين بمنـع الإعـمال والقائلين بالإعمال على أن سـيبويه لم يصرح في كتابه بـأنَّ (إنْ) النافية تعملُ عمـل (ليس) أو (ما) الحجازية خلا السـهيلي فيما نُقِل عنـه وأبي بكر بن الطاهر اللذين نقل عنهما القول بأن سيبويه نص على إعمال (إن) النافية.

إنَّ الحديث عن (إن) النافية ورد في كتاب سـيبويه في عدد من المواضع، ليس من بينها حديـث في «بـاب ما أُجري مُجرى ليـس في بعض المواضع في لغة أهل الحجـاز، ثم يصير إلى

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.

أصله»، إذ لم يرد حديث لسيبويه عنها في هذا الباب. وهذه المواضع التي وردت في الكتاب لم يصرح سيبويه في أيٍّ منها بعمل هذه الأداة عمل (ليس) أو (ما) الحجازية، كما لم يذكر إهمال هـذه الأداة؛ لذا اختلفـت آراء الشراح في فهمها، وفي توجيه الدلالـة فيها؛ وهذا الخلاف في التوجيه أو الفهم كان أحد أسباب الخلاف في مذهب سيبويه فيها، وفيما يأتي إيراد للمواضع ذات العلاقة بهذه الأداة والتي وردت في الكتاب، وموقف النحاة منها توجيهاً وفهماً:

١- جـاء في الكتـاب في: «باب الحروف الخمسـة التي تعمل فيـما بعدها كعمل الفعل فيـما بعده»[(١)]، «واعلـم أنهم يقولون: إنْ زيـدٌ لذاهب، وإنْ عمـروٌ لخير منك، لمَّا خففها جعلتها بمنزلة لكنْ حين خففها، وألزمها اللام التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها»[(٢)].

٢- جاء في باب الأفعال في القسـم: «وقال سـبحانه: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما من أحد»[(٣)].

٣- وجـاء في بـاب آخر من أبواب إنَّ: «وتكون في معنـى (ما) قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون إلا في غرور»[(٤)].

٤- وفي موضـع آخـر من الكتـاب ورد الحديث عن (إنْ) فقال: «وأمـا (إنْ) مع (ما) في لغـة أهـل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قولك (إنـما) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها»[(٥)].

٥- وفي بـاب عـدة ما يكون عليـه الكلم، ورد قول سـيبويه: « وتكـون إنْ كـ(ما) في معنى (ليس)»[(٦)].

(١) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٣١.
(٢) سيبويه: الكتاب، ٢: ١٣٩.
(٣) سيبويه: الكتاب، ٣: ٥٦.
(٤) سيبويه: الكتاب، ٣: ١٥٢.
(٥) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢١.
(٦) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢٢.

هذه النصوص الواردة في الكتاب حول موضوع (إنْ) النافية، وهي التي كانت ميدانَ أخذ وردٍّ بين النحاة، فحاول النحاة القائلون بالإعمال توظيفها أو بعضها في التأكيد على أن رأي سيبويه في هذه الأداة الإعمال، مستنبطين رأي سيبويه منها على اختلاف في اختيار تحديد النصوص الدالة على رأي سيبويه، واتفاق بينهم على الاعتماد على المفهوم من كلام سيبويه ليكون دليلاً على الإعمال. وإليك بيان ذلك:

أوجه استدلال القائلين بإعمال (إنْ) من كلام سيبويه

تعددت النصوص التي نقلت عن سيبويه واعتمدَ عليها في تقرير أن مذهبه في (إنْ) النافية هو الإعمال، واختلف فهم أولئك النحاة لتلك النصوص؛ فمنهم من جعلها صريحة الدلالة على مذهب سيبويه، ومنهم من جعل فيها تضميناً للقول بالإعمال أو إيماءً إليه.

فأبو بكر بن طاهر يرى أن سيبويه نصَّ صراحة في الكتاب على إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية، وكان مما استدل به قول سيبويه، رحمه الله: «وتكون (إنْ) كـ(ما) في معنى ليس»[1]. فقد حكى أبو حيان أن أبا بكر بن الطاهر قال: «هذا نصٌّ على أنَّ (إنْ) كـ(ما) تعمل عمل ليس»[2].

ولا يحتاج هذا النصُّ إلى متأمل ليؤكد أنه لا يتضمن تصريحاً بما نصَّ عليه ابن الطاهر من حقيقة مذهب سيبويه، لكن الذي يظهر أن ابن الطاهر اعتمد في توجيهه لما نَقَلَ من كلام سيبويه على تشبيه سيبويه (إنْ) بـ(ما) في تضمنها معنى ليس؛ ذلك أن سيبويه لو كان يريد معنى النفي فقط لشبهها بـ(ما)، لكن حين أراد المعنى والعمل شبهها بـ(ليس)، وهو الذي فهمه ابن مالك من كلام سيبويه كما سيأتي.

وقد نقل أبو حيان تعقيب أبي علي الشلوبين على رأي ابن الطاهر، فقال: «قال الأستاذ أبو علي: هذا كلام ليس بنصٍ على ذلك؛ لأنه يحتمل أنْ يريد أنّ (إنْ) تكون كـ(ما) في النفي، فيكون قد عبر بقوله: في معنى ليس، عن النفي»[3].

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٢٢.
(٢) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٨٠.
(٣) أبو حيان: التذييل والتكميل، ٤: ٢٨١.

ومن النحاة مَن فهم من كلام سيبويه جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية، فكان لهم توجيه لأكثر من نص نحوي من الكتاب، استندوا إلى مفهوم تلك النصوص للقول بأن رأي سيبويه في هذه المسألة هو جواز الإعمال.

من هؤلاء ابن خروف الذي يرى أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو الإعمال كما تقدم، قال في شرحه لقول سيبويه: «وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[الملك: ٢٠] أي: ما الكافرون إلا في غرور. وتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك: إنّما، وذلك قولك: ما إنْ زيدٌ ذاهب»[(١)]. قال ابن خروف: «ولم يذكر سيبويه عملها عمل (ما) و(ليس) نصاً، لكن قوله: وتصرف (ما) إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء يريد أن (إنْ) إذا دخلت على(ما) النافية منعتها عن العمل، و(ما) إذا دخلت على (إنْ) النافية منعتها عن العمل أيضاً، فهذا نصٌ بعمل (إنْ)»[(٢)].

وهذا المفهوم الذي أورده ابن خروف في استدلاله على إجازة سيبويه الإعمال في (إنْ) النافية خالف فيه جملة من النحاة السابقين له، والذين تعرضوا لكلام سيبويه أو بعضه بالشرح والإيضاح، ومن أولئك السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، فبيّن مراد سيبويه فيه، وجعل فيما قال رداً على أبي العباس المبرد، الذي قال بإعمال (إن) النافية عمل (ما) الحجازية، قال: «ومذهب سيبويه أنّ دخول (إنْ) بعد (ما) يبطل عمل (ما) في قول أهل الحجاز، وبهذا يُرَدُّ قول أبي العباس المبرد: إنّ (إنْ) وحدها لو دخلت على اسم وخبر لعملت كعمل (ما) نحو: إنْ زيدٌ قائماً. فلو كانت تعمل وحدها لما أبطلت عمل (ما) بل كانت تؤكد عملها»، ثم قال بعد ذلك: «وجعل سيبويه إبطال (إنْ) لعمل (ما) في قول أهل الحجاز، كإبطال (ما) عمل (إنَّ) في قولك: إنما زيدٌ أخوك؛ لأن كل واحدة منهما أبطلت عمل ما قبلها وصار ما بعدها مبتدأً وخبراً»[(٣)].

(١) سيبويه: الكتاب، ٣: ١٥٢.

(٢) ابن خروف: علي بن محمد الأشبيلي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري(ط ١، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي/ طرابلس، ١٤٢٥ - ١٩٩٥) ٢٤٢.

(٣) السيرافي: الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالرحيم كردي وآخرون(ط ٢، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٣١ - ٢٠١١) ١١: ٧٨.

وبمثل قول السيرافي قال أبو علي الفارسي، فأوضح مراد سيبويه في النص السابق، فقال: «تصرف (إنْ) (ما) إلى الابتداء كما صرفت (ما) (إنَّ) الثقيلة إلى الابتداء، فيمن قال: ما زيدٌ ذاهباً، إذا أدخل (إنْ) هذه قال: ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ، كما أنّ من قال: إنَّ زيداً منطلقٌ، إذا أدخل (ما) قال: إنما زيدٌ منطلقٌ، ولا يجوز أن تكون (إن) في قولك: (ما إن لنا فيه) كالتي في قوله: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾[الملك: ٢٠] لأنها لو كانت تلك لكان الكلام إيجاباً»(١).

فأبو علي أوضح مفهوم كلام سيبويه السابق، فـ(إنْ) تبطل عمل (ما) النافية، كما أن (ما) إذا اتصلت بـ(إنَّ) تبطل عملها، ثم أوضح أنّ (إنْ) في هذا المثال ليست نافية، إذ لو كانت نافية لصرفت الكلام من النفي إلى الإيجاب؛ ذلك أنّ نفي النفي إيجاب.

وبمثل قولهم وفهمهم قال أبو الحسن السيرافي، فذهب في شرحه لأبيات سيبويه مذهب أبي علي الفارسي، حين رأى أنّ (إنْ) تكف (ما) الحجازية عن العمل، كما كفت (ما) (إنَّ) الثقيلة عن العمل، قال: «قال سيبويه في باب (إنْ) الخفيفة: فتصرف الكلام إلى الابتداء، كما صرفتها (ما) إلى الابتداء، وذلك قولك: ما إن زيدٌ ذاهبٌ. يريد أن (إنْ) الخفيفة إذا دخلت بعد (ما) التي للنفي لم تعمل (ما) عمل (ليس) على مذهب أهل الحجاز؛ لأن (إنْ) كفتها عن العمل. وقوله: كما صرفتها (ما) يعني: كما صرفت (ما) (إنّ) المشددة عن عملها في قولك: إنما زيدٌ قائمٌ، و(ما) صرفت (إنّ) المشددة عن العمل في (إنما) و(إنْ) المخففة صرفت (ما) عن العمل»(٢).

وأوضح الشنتمري في نكته ما ظهر له من مراد سيبويه في النص السابق، فقال: «بيَّن سيبويه في هذا الباب أن دخول (إنْ) بعد (ما) يبطل عمل (ما) في قول أهل الحجاز، وهو

(١) الفارسي: أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي (ط١، دار المعارف، ١٤١٢- ١٩٩١) ٢: ٢٦٦. وينظر: الفارسي: أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد(ط١، مطبعة المدني / مصر، ١٤٠٥ - ١٩٨٥) ١: ٦٥١.

(٢) السيرافي: يوسف بن الحسن، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني(ط١، دار العصماء/ دمشق، ١٤٢٩- ٢٠١٠) ٢: ١٠٥.

يرد قول المبرد؛ أنّ (إنْ) وحدها لو دخلت على اسم لعملت كعمل (ما): إن زيدٌ قائماً، ولو كانت تعمل وحدها ما أبطلت عمل (ما) بل كانت تؤكد عملها»[1].

ولعل فيما فهمه ابن خروف من كلام سيبويه تحميلاً للنص بما لا يحتمل، وقياساً على غير أساس، ذلك أن كلام سيبويه كان عن أنواع (إنْ) المخففة كما يتضح ذلك من بداية النص «وأما (إنْ) فتكون للمجازاة...» ذكر ابن خروف أن (ما) إذا دخلت على (إنْ) النافية منعتها من العمل، ولم أجد - فيما وقفت عليه - من يقول بدخول (ما) على (إنْ) النافية، إنما هي داخلة على(إنَّ) الناصبة المؤكدة فتكفها عن العمل.، ويظهر أنَّ ما ذهب إليه جمهور الشراح ممن خالف ابن خروف في فهم مراد سيبويه من النص السابق هو الأقرب إلى مراد سيبويه من النص السابق، يؤيده نص آخر من الكتاب ساقه سيبويه في تعداد أنواع (إنْ)، قال: « وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) في قولك: إنّما الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها أن تكون من حروف (ليس) وبمنزلتها»[2].

أما ابن مالك فقد فهم من نص آخر في الكتاب أن رأي سيبويه في (إنْ) النافية هو الإعمال، جاء هذا النص في باب عدة ما يكون عليه الكلم، قال ابن مالك: «وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية الإهمال، وكلامه مشعرٌ بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: وأما (إنْ) مع (ما) في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة (ما) مع (إنَّ) الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف (ليس). فعُلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفاً مناسبة لـ (ليس) من جملتها (ما)، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة (ما) في هذه المناسبة إلا (إنْ) و (لا) فتعين كونهما مقصودين»[3].

وكان لأبي حيان -وإن كان يرى الإعمال- استدراك على تعليق ابن مالك على كلام سيبويه أوضح فيه أن القواعد الكلية في النحو لا تؤخذ من جمل محتملة، بل لا بد أن تكون

(١) الشنتمري: يوسف بن سليمان الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب (ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون المغربية/ المغرب، ١٤٢٠ - ١٩٩٩) ٢: ٤٠٦.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٤: ٢٢١.

(٣) ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون(ط١، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠- ١٩٩٠) ١: ٣٧٥

الجمل التي تبنى عليها القواعد محكمة، قال أبو حيان: «ولا تؤخذ القواعد الكلية من مثل قوله: وتمنعها أن تكون من حروف (ليس)، فيقضى على أنّ (إنْ) تعمل عمل (ما)؛ إذ المتبادر إليه الذهن أن قوله: تمنعها أن تكون من حروف ليس، أي: تمنعها من أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كحروف (ليس)، أي: أخوات (ليس)التي هي (كان) وأخواتها، فعنى بحروف ليس (كان) وأخواتها، وإطلاق الحروف على الأفعال وعلى الأسماء إطلاق سائغ عند النحويين...» ثم قال بعد ذلك: «فليس في كلام سيبويه إشعار بأن (إنْ) تعمل»[1].

وما اعتمد عليه ابن مالك في تقريره لمذهب سيبويه في هذه الأداة قد جانب الصواب فيه – في رأيي –، لما بينه أبو حيان من أن القواعد الكلية في النحو لا تؤخذ من جمل محتملة، ثم إنّ حروف ليس التي ذكرها سيبويه في النص السابق، واعتمد عليها ابن مالك لتقرير المذهب، كان سيبويه قد عدَّها في باب متقدم من كتابه، بل جاءت في أوائل الأبواب، وهو: «باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله»[2]، وليس من ضمن الحروف التي عدّها سيبويه في هذا الباب (إنْ) النافية، فهي عنده: ما، ولات، ولا.

واعتمد ابن مالك على نصّ آخر من كلام سيبويه فهم أن فيه إيماءً إلى أن سيبويه يرى جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس)، قال ابن مالك: «وأومأ سيبويه إلى ذلك دون تصريح بقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم: ويكون (إنْ) كـ (ما) في معنى (ليس)، فلو أراد النفي دون العمل لقال: ويكون (إنْ) كـ (ما) في النفي؛ لأن النفي من معاني الحروف، فـ (ما) به أولى من (ليس)، لأن (ليس) فعل وهي حرف. بخلاف العمل فإن (ليس) فيه هي أصل لـ (ما) و (لا) و(إنْ)، لأنها فعل وهنَّ حروف»[3].

وقد حاول ابن مالك توظيف النص السابق من كلام سيبويه ليكون دليلاً على أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو إعمالها عمل (ليس) جاعلاً من أصالة الحرف في الدلالة

(١) الأندلسي: التذييل والتكميل، ٤: ٢٨٠.
(٢) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.
(٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ١: ٤٤٦.

عـلى معنـى النفي قرينة تؤيد مـا ذهب إليه من أن لسـيبويه رأياً في إعـمال (إنْ) النافية عمل (ليـس)، ذلك أن سـيبويه حين شـبه (إنْ) النافية بـ(مـا) لو كان مراده المعنـى فقط لاكتفى بـه في كلامـه؛ لأنها حرف دال على معنى النفي، لكن حـين أراد العمل ولم يكن مراده معنى النفـي فقط قـال : «في معنى (ليس)». وفي هذا كما قال ابن مالك إيـماءٌ على أن مراده العمل لا المعنى فقط.

ولعـل ابـن مالـك -رحمه الله- في هـذا الاسـتدلال كان أكثـر توفيقاً من الاسـتدلال السـابق، وإنْ لم يقطع بقول سـيبويه في كليهما. ذلك أن هذا القول أقوى حجة وأصدق إيماءً -فيما ظهر لي- مما أورده سـلفاً. ويؤيد هذا القول تلك النصوص المشـابهة من الكتاب لهذا النص الذي أورده ابن مالك والتي أوضح فيها سـيبويه معنى (إنْ) في بعض الشواهد، قال في باب الأفعال في القسم حين وقع الفعل بعد (إنْ) النافية: «وقال سبحانه: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾[فاطر: ٤١]، أي: ما يمسكهما من أحد»[1].

وفي بـاب النفي بـــ(لا) حين انتقض معنـى النفي، ولم تعمل عمل (ليس)، أشـار إلى ذلك سـيبويه، فقـال: «...ولا يكـون الرفع في هذا الموضـع؛ لأنه ليس بجـواب لقوله: أذا عندك أم ذا؟ وليس في ذا الموضع معنى (ليس)»[2].

فهذه النصوص ونحوها مما ورد في الكتاب توحي بما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه مـن إيماء بطرف خفي إلى إعـمال (إن) النافية عمل (ليس) من غير قطع بذلك. لكن - وكما قال أبو حيان - بناء القواعد الكلية في النحو لا يمكن أن يؤخذ من جمل محتملة.

هـذا. وبعد عرض الخـلاف بين النحاة وبيـان أقوالهم وآرائهم حول رأي سـيبويه في إعـمال (إن) النافيـة أو إهمالها، وعرض ما اعتمدوا عليه في تقرير مذهب سـيبويه فيها تجدر الإشارة إلى جملة من الأمور التي قد يكون لها أثر في ترجيح مذهب سيبويه، أو الوصول إلى حقيقة في المسألة، ومنها:

(١) سيبويه: الكتاب،٣: ١٠٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ٢: ٣٠٩.

١- لم أجد فيما وقفت عليه من كتاب سيبويه، أو نصوص نحوية نقلت عنه من متقدمي النحاة ما يدل صراحة أو يوحي إيحاءً غير موهم بأن رأيه في (إنْ) النافية هو الإعمال، بل إنه لم يدرجها ضمن الأدوات العاملة عمل (ليس)، ولم يتعرض لها بالحديث في «باب ما أُجري مُجرى ليس في بعض المواضع»[١] بخلاف بقية الأدوات الأخرى العاملة عمل (ليس).

٢- يكاد يُجمعُ متقدمي النحاة على أن رأي سيبويه في (إن) النافية هو الإهمال، وجاءت عباراتهم في مجملها بأسلوب الحصر من دون تردد في تحديد رأي سيبويه فيها،، كالمبرد، وابن السراج، وأبي جعفر النحاس، ومكي ابن أبي طالب القيسي، والرماني، والهروي، والصيمري، وابن الشجري، وأبي البركات ابن الأنباري، والعكبري.

٣- الخلاف في رأي سيبويه في إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية حادث متأخر؛ إذ لم أجد فيما وقفت عليه من كتب النحاة المتقدمين من ذكر الخلاف في رأي سيبويه في هذه المسألة، أو ذكر أن رأي سيبويه فيها هو الإعمال.

٤- أبو القاسم السهيلي وأبو بكر بن الطاهر الخِدب من أوائل من نُقل عنهم القطع بالقول بالإعمال عن سيبويه ونقل ذلك عنهم أبو حيان الأندلسي، ولم أجد فيما وقفت عليه من مؤلفات أبي القاسم، أو ما جمع من آراء أبي بكر بن الطاهر ما ينص على ذلك.

٥- اعتمد القائلون بأن رأي سيبويه في المسألة هو الإعمال على نصوص محتملة من الكتاب، حاولوا فيها تطويع المعنى ليكون دالاً على ما ذهبوا إليه، وقد أوردت في البحث توجيهات الشراح أو استدراكاتهم على تلك النصوص والتوجيهات التي ذهبوا إليها، وما ظهر لي منها.

٦- نص عدد من النحاة المتقدمين على أن رأي المبرد مخالف لرأي سيبويه في(إنْ) النافية[٢]، وقد نص المبرد على أن رأيه فيها إعمالها عمل (ما) الحجازية، قال المبرد: «وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)؛ كما فعل ذلك في (ما). وهذا هو القول»[٣].

(١) سيبويه: الكتاب، ١: ٥٧.

(٢) ينظر: القيسي: مشكل إعراب القرآن، ١: ٣٤٣. وابن الشجري: أمالي ابن الشجري، ١: ١٤٣. والصيمري: التبصرة والتذكرة، ٤٥٩،

(٣) المبرد: المقتضب، ٢: ٣٦٢.

وبعد، فإن فيما سبق ذكره من نقاط دليلاً يؤكد أن الرأي الصحيح نسبةً والأمثل قولاً عن سيبويه في مسألة إعمال (إنْ) النافية أو إهمالها إنما هو الإهمال. إذ هو القول الذي توافرت نقول النحاة المتقدمين على تأكيده والقطع به، بأسلوب الحصر الذي لا يحتمل رأياً غيره، أما الإعمال فهو حمل لكلام سيبويه على ما لا يحتمل، وبناء للقاعدة النحوية على حكم ظني. بخلاف حكاية بعض من نقل الإعمال فاعتمد على مفهوم كلام سيبويه.

وأن ما نسب إليه من قول بإعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية قول لا يمكن إثباته والقطع به، هذا إذا كان النقل بالقول صراحة. أما إن كان توجيهاً لنصٍ من نصوص الكتاب، وتحميله صراحة أو إيماءً رأياً لسيبويه فهذا القول لا يعدو أن يكون وهماً من الناقل أو خطأ في الفهم من الشارح، أو معتمداً على عبارة محتملة، وكل هذه الأمور لا يمكن الاعتماد عليها لتقرير حكم نحوي أو قاعدة كلية.

• الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة: تحقيق رأي سيبويه في (إنْ) النافية إعمالاً أو إهمالاً، تحقيقاً يعتمد على تتبع الأقوال في مظانها، ومراجعة اجتهادات النحاة وآرائهم في شرح أو فهم كلام سيبويه، أولئك النحاة الذين عرضوا لهذه المسألة أو لرأي سيبويه فيها، فجمعت أقوالهم، مثبتاً في أولها ومن خلال بعضها الخلاف في نقل رأي سيبويه في المسألة، ثم أتبعت ذلك بتتبع أقوال النحاة وتخريجاتهم وشروحهم لنصوص سيبويه، من ذهب منهم إلى أن رأي سيبويه فيها الإعمال، ومن رأي أن مذهبه فيها الإهمال، من غير إهمال لنصوص الكتاب نفسه، بل كان الاعتماد عليها في تقرير مثل هذه المسألة. وبعد عرض تلك الأقوال ومناقشتها على اختلاف توجهها، رجحت ما ظهر لي أنه الأقرب إلى رأي سيبويه في هذه المسألة.

هذا. وفي ضوء جميع ما تقدم من عرض ومناقشة وتقرير، يمكن الخلوص إلى جملة من النتائج الآتية:

١- لم يرد في كتاب سيبويه – فيما أرى – نصٌ يمكن القول معه يقيناً أن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو الإعمال، كما لم يرد نص صريح يمنعه.

٢- المشهور عند متقدمي النحاة، كما نص المبرد، أن رأي سيبويه في المسألة هو الإهمال لا الإعمال.

٣- القاعدة القياسية في النحو أن الحرف إن كان غير مختص لا يعمل، بل العمل خاص بالأفعال المختصة.

٤- ورد القول بالإعمال عند سيبويه عن جملة من النحاة، كالسهيلي، وابن الطاهر الخدب اللذين نصا على أنه مذهب سيبويه، وفهم ابن مالك الإعمال من كلام سيبويه.

٥- تابع جملة من متأخري النحاة المتقدمين في تقريرهم أن الإهمال لـ(إنْ) النافية هو مذهب سيبويه فيها.

٦- إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس) و(ما) الحجازية، مذهب معتبر لجماهير النحاة، وهي لغة أهل العالية.

ولما لم يرد في كتاب سيبويه نص صريح يقطع به في مسألة (إنْ) النافية إعمالاً أو إهمالاً، إذ كل ما ورد في الكتاب – في رأيي – إنما هي آراء محتملة للتوجيه، وكان المشهور عند متقدمي النحاة، وهم أقرب الناس إلى سيبويه، وأعلم بما في كتابه، القول بأن مذهب سيبويه في (إنْ) النافية هو الإهمال. ولورود الاحتمال إلى النصوص والشواهد المسموعة، ولموافقة القول بالإهمال لأصول القواعد النحوية التي نصت على أن الإعمال في الحروف إنما يكون للحروف المختصة؛ لذلك كله كان القول بأن مذهب سيبويه في (إن) النافية إهمالها هو الأقرب إلى الصواب.

*****

المصادر والمراجع

- **الأربلي: علاء الدين،**

جواهر الأدب، تحقيق: حامد أحمد نيل (ط١، مكتبة النهضة المصرية/ القاهرة، ١٤٠٤- ١٩٨٣).

- **الأزهري: خالد بن عبدالله،**

شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد(المكتبة التوقيفية/ القاهرة).

- **الأنباري: أبو البركات،**

البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبدالحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٤٠٠ - ١٩٨٠).

- **الأندلسي: أبو حيان،**

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبدالتواب (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤١٨- ١٩٩٨).

٢. البحر المحيط في التفسير، تحقيق عادل أحمد وعلي معوض(ط١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٣).

٣. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، دار القلم/ دمشق، ١٤٢١- ٢٠٠٠).

- **ابن جني: أبو الفتح عثمان،**

اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس(دار الكتب الثقافية/ الكويت).

- **ابن خروف: علي بن محمد الأشبيلي،**

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: خليفة محمد خليفة بديري(ط ١، كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي/ طرابلس، ١٤٢٥ - ١٩٩٥).

- **الدماميني: محمد بن أبي بكر،**

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى(ط١، ١٤١٨- ١٩٩٧).

- **الرماني: علي بن عيسى،**
معاني الحروف، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شلبي(ط٢، دار الشروق/ جدة، ١٤٠١-١٩٨١م).

- **ابن السراج: محمد بن سهل،**
الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي(ط٣، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٤١٧-١٩٩٦).

- **السعدي: عبدالرزاق عبدالرحمن،**
ابن فلاح النحوي حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني(جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، دكتوراه).

- **سيبويه: عمرو بن بحر،**
كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون(ط١، دار الجيل/ بيروت).

- **السيرافي: الحسن بن عبدالله،**
شرح كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالرحيم كردي وآخرون(ط٢، دار الكتب والوثائق القومية/ القاهرة، ١٤٣١ - ٢٠١١).

- **السيرافي: يوسف بن الحسن،**
شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي سلطاني(ط١، دار العصماء/ دمشق، ١٤٢٩-٢٠١٠).

- **السيوطي: جلال الدين،**
النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، تحقيق: فاخر جبر مطر(ط١، بيروت/ دار الكتب العلمية، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧).

- **ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد،**
أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٤٣٥ - ٢٠١٤).

- **الشنتمري: الأعلم،**

١. المخترع في إذاعة سرائر النحو، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، كنوز أشبيليا/ الرياض، ١٤٢٧-٢٠٠٦).

٢. النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: رشيد بلحبيب (ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون المغربية/ المغرب، ١٤٢٠ - ١٩٩٩).

- **الصيمري: عبدالله بن علي،**

التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين (ط ١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م).

- **العكبري: عبدالله بن الحسين،**

التبيان في إعراب القرآن (البابي الحلبي/ ١٩٧٦).

- **الفارسي: أبو علي،**

١. التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض القوزي (ط١، دار المعارف، ١٤١٢- ١٩٩١).

٢. المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد(ط١، مطبعة المدني/ مصر، ١٤٠٥ - ١٩٨٥).

- **القيسي: مكي بن أبي طالب،**

مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم الضامن (ط١، دار البشائر/ دمشق، ١٤٢٤- ٢٠٠٤).

- **ابن مالك: محمد بن عبدالله،**

١. شرح التسهيل، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون(ط١، هجر للطباعة والنشر/ مصر، ١٤١٠- ١٩٩٠).

٢. شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي(ط٣، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٣٤ - ٢٠١٣).

- **المبرد: محمد بن يزيد،**

المقتضب، تحقيق، محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت/ عالم الكتب، ١٤٣١- ٢٠١٠).

- **المرادي: الحسن بن قاسم،**

الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل (ط ١، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٤١٣ - ١٩٩٢).

- **النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد،**

إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد(مطبعة العني/ بغداد، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م).

- **الهروي: علي بن محمد،**

الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبدالمعين الملوحي(مجمع اللغة العربية/ دمشق).

- **ابن هشام: عبدالله بن يوسف،**

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (دار إحياء التراث العربي / بيروت).

- **الوراق: محمد بن عبدالله،**

علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٤٢٠- ١٩٩٩).

*****